مجلة الدراسات الاقتصادية – كلية الاقتصاد – جامعة سرت المجلد الثالث – العدد الرابع
Economic Studies Journal (ESJ), Faculty of Economics, Sirte University (Vol.3 , No.4)
October 2020

أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على فاعلية نظام الرقابة الداخلية في المصارف التجارية الليبية

د. أشرف سالم عبدالكافي / أستاذ مساعد– كلية الاقتصاد / قسم المحاسبة/ جامعة سرت
أ. طاهر فرج ابراهيـــــم / محاضـر– كلية الاقتصاد / قسم المحاسبة/ جامعة سرت

المستخلص:

هدفت الدراسة إلى دراسة أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على فاعلية نظام الرقابة الداخلية في المصارف التجارية في مدينة سرت الليبية وذلك من خلال دراسة المتغيرات التالية (البرمجيات المستخدمة و الخدمات المصرفية عبر الانترنت و الاتصالات المستخدمة على فاعلية نظام الرقابة الداخلية في المصارف التجارية)، اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال تصميم استبانة تم توزيعها على عينة الدراسة التي تمثلت في جميع الموظفين العاملين بمختلف المسميات الوظيفية في المصارف التجارية في مدينة سرت . وتم استخدام عدد من الأساليب الإحصائية أهمها المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والوزن النسبي ودرجة الاهمية، واختبار ألفاكرونباخ لاختبار درجة مصداقية البيانات. و معامل ارتباط بيرسون، ومعامل الانحدار المتعدد التدريجي، وأن أهم النتائج التي توصلت الدراسة إليها:وجود تأثير ذي دلاله معنوية للبرمجيات المستخدمة والخدمات المصرفية عبر الانترنت في المصارف التجارية على فاعلية نظام الرقابة الداخلية

***الكلمات المفتاحية** : تكنولوجيا – المعلومات – فاعلية– الرقابة الداخلية– المصارف*

Impact of The use of Information Technology on the Effectiveness of the Internal Control System in Libyan Commercial Banks

Abstract

This study aims to know the impact of the use of information technology on the effectiveness of the internal control system in commercial banks in the Libyan city of Sirte by studying the following variables (software used, online banking and communications used), the study relied on the Descriptive Analytics method through the design of a questionnaire distributed to the sample of the study where included all employees working in commercial banks in the city of Sirte. A number of statistical methods were used, the most important of which were (arithmetic mean, standard deviations, relative weight, degree of importance), Also the Cronbach's alpha to test the credibility of the data, Multiple Regression coefficient And Pearson's correlation coefficient, The most important findings of the study: The existence of a significant moral impact of software used and online banking services on the effectiveness of the internal control system in commercial banks.

Keywords: Technology - Information - Effectiveness - Internal Control – Banks

1. المقدمة:

لقد أحدثت تكنولوجيا المعلومات تغيرات في مختلف جوانب الحياة المعاصرة ويعتبر الجهاز المصرفي هو الأكثر استفادة من هذه التغيرات والتطورات المتسارعة وذلك نتيجة لارتفاع حدة المنافسة بين مفردات ومكونات الجهاز المصرفي التي تستدعي مسايرة هذا التطور والتوسع في استخدام أدوات العصر وزيادة حجم استثماراتها في تقنيات النظم وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتوظيف هذه الاستثمارات لخدمة عملياتها وتحسين قدراتها التنافسية حيث أسهمت التطورات التكنولوجية الحديثة في مجال الأجهزة والبرمجيات ونظم اتصالات المصارف في إعادة هندسة عملياتها وتنويع خدماتها المصرفية (الشيـــخ، 2002). وتعد المصارف من المنشآت الحيوية التي تلعب دورًا هامًا في اقتصاديات الدول، فنبعت الحاجة إلى رقابة دائمة ومستمرة مواكبة التطور التكنولوجي على الأموال التي تحتويها المصارف، لاسيما وأن المصارف حاليًا وجدت نفسها أمام منافسة قوية تفرض عليها إثبات وجودها وذلك من خلال تحسين أدائها، وزيادة عوائدها والتخفيف من المخاطر التي تواجهها (فضيلة، 2007 ص43).وكذلك فإن استخدام الحاسوب في نظم المعلومات المحاسبية قلل عقبات ومصاعب كثيرة كان يواجها النظام اليدوي، فقد جعل ألية تسجيل العمليات ومعالجتها تتم بصورة سريعة جدًا وبدقة متناهية، بل مكن الشركات والمصارف تحديدًا من الحصول على مخرجات النظام في أي وقت تشاء، ومكنها كذلك من الاستغناء عن طرق محاسبية تقليدية غير سليمه، إلا أن استخدام تكنولوجيا المعلومات لا يخلو من مشاكل ترافقه، إذ أنه يمكن أن يؤدي إلى سهولة التلاعب في المعلومات المحاسبية، وصعوبة اكتشافها إن لم تكن أنظمة الرقابة مواكبة لتطور التكنولوجي.(القشـــي، 2003)

وهنا يرى الباحثان بأن استخدام تكنولوجيا المعلومات في المصارف لتقييم نظام الرقابة الداخلية أصبح ضرورة ملحة لا يمكن تجاهله في عصر أصبحت فيه المعلومات من أكثر الموارد أهمية وذلك لقدرات الحاسوب الهائلة على توفير المعلومات بسرعة ودقة عالية والذي يؤدي بدوره إلى أن تصبح نظم المعلومات المحاسبية بشكل عام وأنظمة الرقابة الداخلية بشكل خاص أكثر فاعلية.

2. مشكلة الدراسة:

في ظل التطور والنمو المتسارع الذي تشهده تكنولوجيا المعلومات وتزايد الاعتماد عليها نجد أن العمل التقليدي وتطبيق الابتكارات المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات في العمل الرقابي لم يتغير في مؤسساتنا المالية في ليبيا الأمر الذي ساهم في ضياع أصول هذه المؤسسات وبذل جهد متزايد في المعالجة الالكترونية للبيانات، والقدرة على مراقبة أكبر عدد من العمليات، وتأخر تقديمها لطالبها سواء داخل المؤسسة أو خارجها، الأمر الذي قد يكثر من فرص ارتكاب الأخطاء والانحرافات والتقليل من سبل الأمن والسلامة للمعلومات والبيانات (بروية،2015)

هـذا ما قد يجعلنا نتسأل:

ما هو أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على فاعلية نظام الرقابة الداخلية في المصارف التجارية الليبية؟

3. أهداف الدراسة:

ومن أسباب دراسة أي موضوع هو الوصول إلى أهداف معينة، وبصفة عامة تتلخص أهداف الموضوع محل الدراسة في العناصر التالية:

- التعرف على تكنولوجيا المعلومات المستخدمة ونظام الرقابة الداخلية في المصارف التجارية.
- بيان أثر البرمجيات المستخدمة على فاعلية نظام الرقابة في المصارف التجارية الليبية.
- بيان أثر الخدمات المصرفية عبر الانترنت على فاعلية نظام الرقابة الداخلية في المصارف التجارية الليبية.
- معرفة أثر الاتصالات المستخدمة على فاعلية نظام الرقابة الداخلية في المصارف التجارية الليبية.

4. فرضيات الدراسة:

بناءً على مشكلة البحث وأهدافه يتم صياغة الفرضية الرئيسية الآتية:

لا يوجد أثر لتكنولوجيا المعلومات على فاعلية نظام الرقابة الداخلية في المصارف التجارية الليبية.

- يتفرع عن الفرضية الرئيسية الفرضيات الفرعية التالية:

1– لا يوجد أثر ذو دلاله معنويه للبرمجيات المستخدمة على فاعلية نظام الرقابة الداخلية.

2– لا يوجد أثر ذو دلاله معنوية للخدمات المصرفية عبر الانترنت على فاعلية نظام الرقابة الداخلية.

3– لا يوجد أثر ذو دلالة معنوية للاتصالات المستخدمة على فاعلية نظام الرقابة الداخلية.

5. أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة في جانبين:

الأهمية العلمية: تبرز الأهمية العلمية للدراسة في تقدير مدى علاقة تكنولوجيا المعلومات المستخدمة بفاعلية نظام الرقابة الداخلية ومعرفة أثارها في المصارف التجارية الليبية، ودورها في رفع فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية في المصارف التجارية الليبية.

الأهمية العملية: تنبع الأهمية العملية للدراسة من حاجة المؤسسات إلى التطبيق الفعال لتكنولوجيا المعلومات لكونها تساعد في تأدية أنشطتها بصورة سليمة من أجل تحقيق أهدافها المنشودة، كذلك بيان الأثر الفعال في تحقيق ميزه تنافسية وتخفيض التكاليف وتوفير الوقت والجهد، في تحديث وتطوير الأداء المصرفي التجاري الليبي.

6. منهجية الدراسة:

من أجل تحقيق أهداف الدراسة قمنا باستخدام المنهج الوصفي، ولتحليل متغيرات الدراسة تم استخدام الاختبارات الإحصائية اللازمة من خلال البرنامج الإحصائي (SPSS) لتحليل البيانات واختبار الفروض. بالإضافة الى الاطلاع على المراجع والمصادر العلمية ذات العلاقة المباشرة بالدراسة .

7. حدود الدراسة:

الحدود المكانية: تتحدد في المصارف التجارية الليبية " بلدية سرت ".

الحدود الزمنية: تتحدد فترة الدراسة في العام 2019 – 2020م.

8. متغيرات الدراسة، ونموذجها: تمثلت متغيرات الدراسة فيما يلي:

المتغير المستقل : تكنولوجيا المعلومات المستخدمة

المتغير التابع : فاعلية نظام الرقابة الداخلية

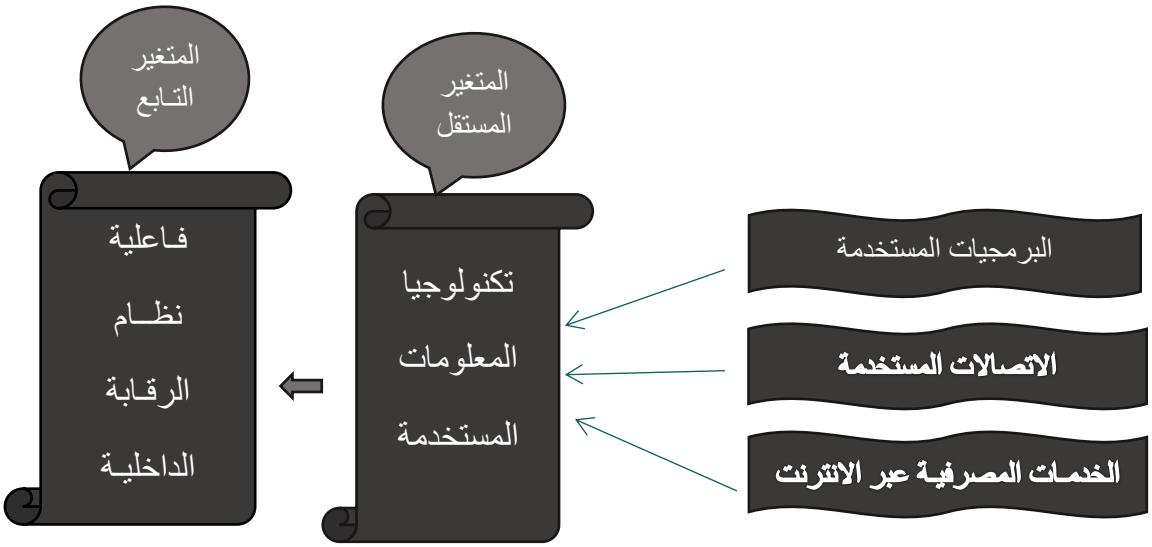

إعداد: الباحثان

9.الدراسات السابقة:

هناك مجموعه من الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة ، وتم عرضها لتعرف علي ما توصلت اليه هذه الدراسات من ناحيه ، وبيان ما يمكن ان تضيفه الدراسة الحالية من ناحيه اخري ،ويمكن طرحها علي النحو التالي :

دراسة Moorthy et al. ، 2011: " دراسة أثر تكنولوجيا المعلومات على المراجعة الداخلية "

تُقيم هذه الورقة دور تكنولوجيا المعلومات وكيف تؤثر على عملية المراجعة الداخلية في المؤسسة. كما تؤكد الدراسة على الاتجاه العالمي لاعتماد نظام تكنولوجيا المعلومات (البرمجيات / الأجهزة) في إنتاج بيئة رقابية فعالة تساهم بشكل كبير في عملية المراجعة. وقد تم جمع بيانات المشروع البحثي من مختلف المصادر الثانوية متضمنة مواقع المقالات والمجلات العلمية على الانترنت، وبناءً على ذلك توصلت الدراسة الى أن تكنولوجيا المعلومات لها تأثير على الرقابة الداخلية (بيئة الرقابة ، وتقييم المخاطر ، وأنشطة المراقبة ، والمعلومات والاتصالات والضبط) ، وتوفر الارشادات وأفضل الممارسات في تقييم التقنيات المتاحة لأداء مهام المراجعة بشكل فعال داخليًا.

كذلك تساهم التكنولوجيا ونظام المعلومات (IS) والمعالجة الإلكترونية للبيانات (EDP) في الطريقة التي تدير بها المؤسسات أعمالها ، وتعزز الكفاءة التشغيلية والمساعدة في اتخاذ القرار. ومن جهة أخرى يوضح تأثير التقارب التكنولوجي على آلية الرقابة الداخلية للمؤسسة.

دراسة Al-Refaee & Siam ، 2013: " أثر استخدام تقنية المعلومات في زيادة كفاءة أنظمة المراجعة الداخلية في البنوك الإسلامية العاملة في الأردن"

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على استقلالية وخصوصية المراجعة الداخلية في البنوك الإسلامية العاملة في الأردن في ظل العولمة ، كذلك مدى التزامها بالاحتياجات التكنولوجية للسيطرة على الأنشطة المصرفية الإلكترونية. وتنبع أهمية الدراسة من أهمية الرقابة والمراجعة الداخلية في البنوك الإسلامية.

اعتمدت الدراسة على عينة متكونة من 50 موظف تابعين لأقسام المراجعة الداخلية لمجتمع بحثي شمل عدد 4 مصارف إسلامية معتمدة من قبل البنك المركزي الاردني، هذا وقد توصلت الدراسة إلى نتائج عديدة أظهرت تأثيراً إيجابياً لاستخدام تقنية المعلومات على استقلالية وخصوصية المراجعة الداخلية ودور فعال تلعبه تكنولوجيا المعلومات في زيادة كفاءة التدقيق الداخلي في البنوك.

دراسة قشطة، 2013: "علاقة تكنولوجيا المعلومات المستخدمة بفاعلية نظام الرقابة الداخلية في المصارف الوطنية قطاع غزة"

هدفت الدراسة إلى التعرف على علاقة تكنولوجيا المعلومات المستخدمة بفاعلية نظام الرقابة الداخلية في المصارف الوطنية قطاع غزة. وقد أظهرت الدراسة نتائج أهمها: وجود علاقة طردية بين تكنولوجيا المعلومات وفعالية نظام الرقابة الداخلية في المصارف الوطنية العاملة بقطاع غزة، وكذلك أوضحت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في آراء أفراد العينة حول علاقة تكنولوجيا المعلومات المستخدمة بفاعلية نظام الرقابة الداخلية في المصارف الوطنية العاملة
بقطاع غزة.

دراسة الشنطي، وأخرون2015: "أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات في رفع كفاءة أنظمة الرقابة الداخلية للمصارف الإسلامية العاملة في الأردن"

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات في رفع كفاءة أنظمة الرقابة الداخلية في المصارف الإسلامية العاملة في الأردن، وذلك من خلال دراسة مجموعة من الأهداف التي تحقق هدف الدراسة، حيث أعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي في هذا البحث، وتوصلت هذه الدراسة للعديد من الاستنتاجات من أهمها، يؤدي توفير دليل عمل ووصف وظيفي للعاملين في المصارف الإسلامية العاملة في الأردن الى رفع كفاءة نظم الرقابة الداخلية وخاصة في ظل استخدام تكنولوجيا المعلومات.

دراسة الطاني،2017: "متطلبات الرقابة المصرفية الداخلية وأثرها في تطوير نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية"

استهدفت الدراسة تحديد طبيعة العلاقة بين مدى توافق خصائص النظام الرقابي لنظم المعلومات المحاسبية المستخدمة مع المتطلبات والإجراءات الرقابية على التطبيقات المحاسبية المتعارف عليها وبعض الخصائص التنظيمية والهيكلية للمصارف في العراق. ومن أهم

الاستنتاجات التي توصل إليها الباحث أنه لا يقتصر دور الرقابة على التدقيق المحاسبي الذي يركز على فحص العمليات المالية لغرض التأكد من صحة تسجيلها واكتشاف الأخطاء بل يتسع ليشمل جميع المجالات الخاصة بالنواحي التشغيلية ولإدارية المختلفة إذ يمثل إحدى الأدوات الفعالة الرئيسية التي تساعد الإدارة في تحقيق وظائفها

دراسة .Djalil et al ، 2017: " تأثير تكنولوجيا المعلومات المستخدمة، والضوابط الداخلية، ونظام المحاسبة المالية الإقليمية على أداء الوكالات الحكومية في مدينة باندا آتشيه، إندونيسيا "

الغرض من هذا البحث هو دراسة تأثير استخدام تكنولوجيا المعلومات، ونظام الرقابة الداخلية، ونظام المحاسبة المالية الإقليمية على أداء الوكالات الحكومية في مدينة باندا آتشيه في إندونيسيا. حيث ضمت مدينة باندا آتشيه 39 وكالة حكومية وباستخدام تقنية أخذ العينات العشوائية البسيطة تم اختيار 28 وكالة حكومية كعينة مُتضمنة 84 شخص كمستجيبين. وقد تم جمع البيانات الأساسية لهذا البحث باستخدام استمارة الاستبيان وتحليلها باستخدام أسلوب الانحدار المتعدد وفق البرنامج الاحصائي SPSS.

وقد كانت نتيجة البحث وبشكل عام أن استخدام تكنولوجيا المعلومات ونظام المراقبة الداخلية وتنفيذ نظام المحاسبة المالية الإقليمي، الذي تبين من خلال الاختبارات الإحصائية المتزامنة له أثر إيجابي كبير على أداء الوكالات الحكومية في المدينة.

دراسة .Alduwaila et al ، 2018: " تأثير استخدام أدوات تكنولوجيا المعلومات على كفاءة الرقابة الداخلية من وجهة نظر المراجع الداخلي "

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد مفهوم كفاءة الرقابة الداخلية المتعلقة ببيئة الرقابة في ظل استخدام أدوات تكنولوجيا المعلومات، وتألفت عينة البحث من المدققين الداخليين في البنوك الإسلامية بدولة الكويت من خلال استبيان تم اعداده يراعي أهداف الدراسة ومتغيراتها. وقد خلصت الدراسة الى مجموعة من النتائج أهمها: للمدقق الداخلي دور في تقييم سياسات أمن المعلومات التي تعتمد على أدوات تكنولوجيا المعلومات ومنع اختراقها أو تعديل البرامج المحاسبية ومحتوياتها بشكل غير قانوني، وقدرة المدقق الداخلي على تقييم القيمة النقدية للمخاطر التي تواجه البنك والتي تنتج عن استخدام أدوات تكنولوجيا المعلومات. هذا وقد أوصت الدراسة بالتالي: أدوات تكنولوجيا المعلومات ذات حدين لمراجع الحسابات الداخلي من ناحية المخاطر المتعلقة باختراق البيانات المالية أو تعديلها، فضلا عن الوصول غير المصرح به، ومن الناحية الثانية المزايا التي يمكن أن يستفيد منها مراجع الحسابات من استخدام أدوات تكنولوجيا المعلومات المتمثلة في السرعة والدقة في تبادل البيانات والمعلومات المحاسبية، كذلك ضرورة عقد الندوات والمؤتمرات المتخصصة في تقنية معلومات التي تركز محاورها على استخدام أدوات تقنية المعلومات المختلفة في عملية المراجعة الداخلية ووظائفها.

دراسة Umar & Dikko ، 2018: " أثر الرقابة الداخلية على أداء المصارف التجارية في نيجيريا "

دفعت عملية العولمة وتعقيد المعاملات المصرفية وزيادة الأنشطة الاحتيالية في الآونة الأخيرة الباحثين والخبراء والسلطات إلى تحويل انتباههم إلى نظم الرقابة الداخلية في القطاع المصرفي. وبناء على ذلك هدفت الدراسة الى معرفة أثر نظم الرقابة الداخلية على أداء المصارف التجارية في نيجيريا عن طريق استخدام العينات العشوائية ، حيث تم تقديم ما مجموعه 382 استبيانا شمل عينة من موظفي العمليات ، التسويق و إدارة الأمن في المصارف التجارية النيجيرية، هذا وقد تم تحليل البيانات التي تم جمعها باستخدام الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) الإصدار (v23). وكشفت نتائج الدراسة عن وجود علاقة إيجابية وهامة بين العناصر الأربعة

للرقابة الداخلية المتمثلة في (بيئة الرقابة، أنشطة الرقابة، الرصد وتقييم المخاطر) والأداء المصرفي، كذلك تبين أن المعلومات والاتصالات لها علاقة إيجابية محدودة بالأداء المصرفي، وأوصت الدراسة بأن تضيف البحوث في المستقبل متغيرات إضافية أخرى مثل ثقافة المخاطر.

التعليق على الدراسات السابقة:

من خلال استعراضنا للدراسات السابقة نجد أن القاسم المشترك بينها، أنها قد تسهم في تطوير المعارف المكتسبة في الجهاز المصرفي خاصة ونحن في عصر تكنولوجيا المعلومات مع اختلاف الجوانب حسب المشكلة التي عالجتها كل دراسة.

فقد تناولت بعض الدراسات فاعلية أجهزت التدقيق الداخلي وأساليب الرقابة، وتناولت البعض الاخر أثر تكنولوجيا المعلومات على الجانب الرقابي في الأداء ضمن العمليات المحاسبية والإدارية وأنظمة المعلومات المحاسبية المستخدمة، كما أشارت بعض الدراسات إلى أثر وتطوير نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية وبيان مقاييس الرقابة والأمان في ظل نظام المعلومات المحوسب كذلك أثر تكنولوجيا المعلومات على المراجعة الداخلية.

وما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة أنها تناولت جوانب ومجالات مختلفة ذات صلة بموضوع نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني ودوره في تعزيز الأمن في المعلومات المالية، منها (البرمجيات المستخدمة، الاتصالات المستخدمة، والخدمات المصرفية) لما لها من أهمية بالغة في ضبط أنظمة الرقابة وتسيرها ولاعتبارها عناصر مهمة وحيوية من استخدامات تكنولوجيا المعلومات في الجهاز المصرفي، وإن فاعلية نظام المعلومات المحاسبية الالكترونية كان لها الأثر الكبير في إغناء الدراسة الحالية على نظم الرقابة الداخلية وتكنولوجيا المعلومات في المصارف التجارية الليبية "بلدية سرت" في جانبيها النظري والتطبيقي.

الاطار النظري للدراسة

تكنولوجيا المعلومات في المصارف

مفهوم تكنولوجيا المعلومات:

هناك تباين كبير في تحديد المفهوم الدقيق لتكنولوجيا المعلومات، الأمر الذي أدى إلى وجود العديد من وجهات النظر التي تبين مفهومها، وسوف نعرض بعض التعاريف التي رأينا أنها أكثر تعبيراً ودقة لهذا المصطلح.

يرى (Daft, 2003) تكنولوجيا المعلومات هي منظمة تتكون من الأجهزة والبرامج وأجهزة الاتصالات وإدارة قواعد البيانات والتقنيات الأخرى المستخدمة لتخزين البيانات وإتاحتها بسهولة في شكل معلومات لصانع القرار في المنظمة. ووفقًا لجمعية تكنولوجيا المعلومات الأمريكية فإن تكنولوجيا المعلومات هي دراسة أو تصميم أو تطوير أو تنفيذ أو دعم أو إدارة أنظمة المعلومات المستندة إلى الكمبيوتر ، وخاصة تطبيقات البرامج وأجهزة الكمبيوتر(Retriana, 2013).

تكنولوجيا المعلومات ليست غاية في حد ذاتها وإنما هي وسائل تستخدمها نظم المعلومات المحوسبة ونظم المعلومات الإدارية ضمن إطار توليفة كاملة ومترابطة لدعم الإدارة في عملياتها وأنشطتها ولتلبية احتياجاتها من معلومات ذات القيمة المضافة التي يتم تقديمها للمستفيدين في الوقت المناسب، وبالتالي فإن لتكنولوجيا المعلومات تأثيراً جوهريا مباشراً على تدفق العمل، وحجم القوى العاملة، وأنماط واتجاهات الاستثمار في الوقت الذي تعتبر تكنولوجيا المعلومات استثماراً رأسمالياً في حد ذاته (ياسين، 2006 ص290).

إن تكنولوجيا المعلومات تعني جميع الوسائل والأجهزة التي يستخدمها الأفراد في المنظمة من أجل الحصول على البيانات والمعلومات ومعالجتها لغرض تخزينها والرجوع لها عند الحاجة، وهي تتألف من مجموعة خبرات الأفراد وأجهزة الحاسوب ووسائل الاتصال الأخرى والبرمجيات التي تساعد في إنماء أداء المنظمة (الشنطي، 2015).

ومن خلال التعريفات السابقة يمكن أن نعرف تكنولوجيا المعلومات على أنها استخدام أجهزة الحاسوب والأدوات والوسائل المتطورة الأخرى في معالجة البيانات التي يتم الحصول عليها، وتحقيق السرعة في معالجتها وتخزينها واستردادها وتحويلها إلى معلومات موثوق بها، ويمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات في الوقت المناسب.

أهمية تكنولوجيا المعلومات:

أصبحت تكنولوجيا المعلومات وما يرافقها من تقدم علمي وتقني وتغيير نوعي في حقول المعرفة، أحد أهم المكونات في المؤسسات في عصرنا الحالي نظراً لما توفره من مزايا وتسهيلات ناتجة عن الخصائص التي تميز بها، حيث تؤدي دوراً كبيراً في تحديث وتطوير المؤسسات المالية والارتقاء بأدائها وتحسين ظروف العمل وتسهيل مختلف التعاملات داخل المؤسسة لذلك فهي على درجة كبيرة من الأهمية، وتبرز هذه الأهمية من خلال أنها تساعد على تحقيق رقابة فعالة في العمليات التشغيلية وتوفير الوقت خاصةً للإدارة العليا والتفرغ لواجبات أكثر أهمية، هذا بالإضافة إلى جعل الاتصال أسرع وأكثر كفاءة وأقل تكلفة، وتوفير المعلومات الدقيقة لدعم اتخاذ القرار، والقضاء على هدر الجهد والوقت (فريدة، 2014) ، كما ان هناك حاجة إلى استخدام تكنولوجيا المعلومات لتوفير معلومات سريعة ودقيقة للجمهور أو الأطراف المعنية (Djalil et al.، 2017).

البرمجيات المستخدمة في المصارف:

كانت للمصارف بنية تحتية هشة، يسيطر عليها العمل اليدوي البسيط مما جعل أدائها ضعيف وبطيء إلى أن دخلت الحواسيب خطوط العمل بهذه المصارف فلعبت دوراً مفيداً وهاماً، إلى أن برزت حاجة هذه الحواسيب إلى برمجيات لكي تؤدي عملها على الوجه المطلوب (قشطة،2013) حيث عرفها (علي، وشحاته،2006 ص218) بأنها عبارة عن المكونات الغير مادية للحاسوب وهي تعليمات منظمة خطوة بخطوة حيث تشير المكونات المادية للحاسوب إلى ما ينبغي عمله وكيفية إنجاز الوظائف المختلفة.

والبرمجيات: هو مصطلح يطلق على جميع البرامج اللازمة لتشغيل الحاسوب وتنظيم عمل وحداته وتنسيق العلاقة بين هذه الوحدات ويشمل هذا التعريف برمجيات النظم والبرمجيات التطبيقية (المدهون،2014). حيث صنفت البرمجيات إلى نوعين أساسيين هما:

أولاً: برمجيات النظم: وهي البرامج التي تشغل الحاسوب وتجعله قادراً على تنفيذ العمليات، وتضم هذه البرمجيات برمجيات نظم التشغيل ولغات البرمجة.

ثانياً: برمجيات التطبيق: هي البرامج التي تقوم بتشغيل بيانات المنظمة، فيتم إعدادها لتلبية حاجات المستخدمين. وهناك نوعان من البرامج التطبيقية

1. **البرامج التطبيقية الخاصة:** هذا النوع يقوم المبرمجون بإعداده لتنفيذ مهمات خاصة تتعلق بالمنشاة ما مثل الأنظمة المحاسبية والبنكية وبرامج الجرد ونظام الرواتب وتكتب هذه النظم من قبل شركات متخصصة أو من قبل المنشاة نفسها.
2. **حزم البرامج الجاهزة:** يطلق عليها اسم البرمجيات العامة، ويمكن لأي من المستفيدين الحصول عليها واستخدامها.

الاتصالات المستخدمة في المصارف

يعتبر القطاع المصرفي من أبرز القطاعات التي تتأثر بثورة المعلومات والاتصالات وهذا ما جعلها عاملاً مساعداً لتنمية العمل المصرفي، ولقد أصبحت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عنصر ملازماً للقطاع المصرفي نتيجة لما توفره من فاعلية وسرعة ووفرة في المعلومات المطلوبة، فإن أول خطوه تخطوها المصارف هي عملها المستمر على تحديد القوة المعيقة للعمل والقوة الدافعة له؛ بهدف تحقيق التوازن بين هذه القوة والوصول إلى أداء مصرفي جيد ومن بين الاستراتيجيات التي اعتمدتها المصارف في الوصول إلى أداء جيد دمج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في نشاطها، فهذا الأخير ساهم في توفير نظام فعال في الاتصال داخل المصرف، إذا أنه يساهم بصورة جيدة في نقل المعلومات بين مختلف أقسام المصرف، بين المصرف وباقي الفروع، وبين المصرف والمصارف الأخرى وكذلك بينه وبين المتعاملين، وتعتبر وسائل الاتصال الحديثة، وخاصة الشبكات بكل أنواعها أفضل وسيلة لتدعيم كل استراتيجيات الاتصال في المصارف وذلك من خلال توفيرها لعامل السرعة وتقليص الوقت ونشر المعلومات في جميع أنحاء الشبكة عند الحاجة، (زينب،2017)
ويمكن تصنيف هذه الشبكات إلى مجموعتين:

1. **شبكات الاتصالات** communication Network: وهي تلك الشبكات التي تعتمد على تكنولوجيا الحاسبات المستخدمة في نقل البيانات والمعلومات والاصوات والصور المرئية (سلطان، 2000).
2. **شبكات التشغيل الموزعة** Distributed Processing Network : وهي تلك الشبكات التي تسمح للمستخدمين في المشاركة في جميع موارد الشبكة من قواعد بيانات وبرامج وطابعات (سلطان،2000).

وعلى الرغم أن تكنولوجيا الاتصال الحديثة التي أفرزتها الثورة التكنولوجيا الحديثة تكاد تتشابه في العديد من السمات مع الوسائل التقليدية، إلا أن هناك خصائص أخرى تتميز بها التكنولوجيا الاتصالية الراهنة ومن أهمها سهولة والسرعة في الاتصال بين المستخدمين بواسطة الرسائل الالكترونية أي تسريع وتسهيل عمليات تبادل المعلومات وعمليات اتخاذ القرارات (زينب، 2017).

الخدمات المستخدمة في المصارف:

يعد التقدم التكنولوجي من أهم العناصر التي ساهمت في تغيير ملامح العمل المصرفي حيث ساهمت في توسع استخدام التكنولوجيا المصرفية، وتقديم الخدمات المصرفية المتطورة مما أحدث تغيراً جذرياً في أنماط العمل، ونظراً لتزايد أهمية الدور الذي تلعبه هذه الخدمات من تسهيلات اقتصادية فقد زاد تطورها عبر مراحل مختلفة من نوعية وخاصية الخدمة المصرفية في حد ذاتها، وبالتالي أصبح كل مصرف يسعى إلى تقديم مجموعة من الخدمات تتماشى مع احتياجات الزبائن ورغباتهم، (هلو، 2013)، فالخدمة المصرفية عرفت بأنها مجموعة من الأنشطة والعمليات ذات المضمون المنفعي الكامن في العناصر الملموسة وغير الملموسة والمقدمة من قبل المصرف، والتي يدركها المستفيدين من خلال ملامحها وقيمها المنفعية والتي تشكل مصدر لإشباع حاجاتهم ورغباتهم المالية والائتمانية الحالية والمستقبلية، وفي وقت ذاته تشكل مصدر الأرباح للمصرف من خلال العلاقة التبادلية بين الطرفين (العجارمة،2005: ص32).

ومع تزايد الاهتمام بالخدمات المصرفية ونوعيتها أصبحت الفروع المصرفية تسعى إلى اكتساب ميزات تنافسية لجذب عدد أكبر من العملاء وزيادة حجم التبادلات المالية وهذا متوقف على الخصائص التي تتميز بها خدماتها، فتتميز الخدمات المصرفية عن غيرها من الخدمات بالخصائص التالية: (هلو،2013: ص42)

- الخدمات المصرفية ليست مادية مجسمة بالتالي هي غير قابله للتلف ولا يمكن تخزينها.
- الخدمات المصرفية ليست محمية ببراءة الاختراع وكل خدمة جديدة يوجدها البنك يمكن لبنك أخر تقديمها.
- الخدمات المصرفية غير قابلة لتجزئة أو التقسيم.
- لا يمكن صنع الخدمة المصرفية أو تخزينها فهي تنتج وتقدم في نفس اللحظة التي يتقدم الزبون لطلبها.

بالإضافة إلى أن المصارف توفر خدمات كثيره ابتداء من خدماتها الأولى الإيداع والإقراض إلى خدمات أخرى متنوعة منها ما تم تفعيله في مصارفنا ومنها ما لم تُفعل وهذه الخدمات تتلخص في الأتي: (لطرش ،2003: ص34)

1. **الشيك**: وهو عبارة عن وثيقة تتضمن أمر بالدفع الفوري للمستفيد بالمبلغ المحرر عليه

2. **النقود القانونية**: هي نقود ورقية أو معدنية تصدر من طرف البنك المركزي، بالإضافة إلى أن هناك نقود ليس لها وجود مادي حيث تنشئ بمجرد تسجيل محاسبي للمعاملات الناتجة عن استعمال الشيكات ويصدر هذا النوع من المصارف التجارية، وهي ما تسمى بنقود الودائع.

3. **الكمبيالة**: وهي أمر مكتوب موجه من الساحب بدفع مبلغ معين إلى شخص أخر في تاريخ الاستحقاق.

4. **المقاصة الإلكترونية**: هي التي يتم من خلالها تحويل النقود من حسابات العملاء إلى حسابات أشخاص أو هيئات أخرى في أي فرع ولأي مصرف في دولة أخرى، ويتيح هذا النظام بطريقة إلكترونية أمنة نقل وتحويل مبالغ مالية من حساب بنكي إلى أخر بسهولة في نفس اليوم دون إلغاء أو تأخير (هلو،2013، ص 66).

5. **خدمات الصراف الإلكتروني**: ومن وسائل الصرف الإلكتروني أجهزة الصراف الالي التي تؤدي دوراً هاماً في توزيع الخدمات المصرفية وتتمثل فيما يلي: (هلو،2013، ص 66)

أ- **الموزع الآلي للأوراق**: وهو ألية أوتوماتيكية تسمح للعميل عن طريق بطاقة إلكترونية بسحب مبلغ من المال دون الحاجة للجوء إلى الفرع.

ب- **الشباك الآلي للأوراق**: وهو ألية أوتوماتيكية، متصلة بالحاسوب الرئيسي للبنك، يعمل على تقديم خدمة السحب النقدي بالإضافة إلى العديد من الخدمات كقبول الودائع، طلب صك، عمليات التحويل من حساب إلى حساب أخر.

ج- **الهاتف المصرفي**: لتسهيل إدارة العملاء لعملياتهم البنكية وتفادي البنوك طوابير العملاء للاستفسار عن حساباتهم وتستمر هذه الخدمة 24 ساعة يومياً، تقدم هذه الخدمة بالاعتماد على شبكة الانترنت المرتبطة بفروع البنك.

6. وسائل الدفع الالكترونية:

تتعدد وسائل الدفع الإلكتروني فمن أهمها (الشمري،2000، ص48).

أ- بطاقات الائتمان: تتمثل بطاقة الائتمان بمستند يقدمه مصدره لشخص معين يُمكن هذا الأخير من شراء السلع والخدمات، كما يمكن استخدامها لسحب النقود من البنوك.

ب- الشيكات الإلكترونية: وهي عبارة عن رسالة تحتوي جميع البيانات الموجودة في الشيك الورقي العادي حيث يقوم أحد طرفي العلاقة بتحريره للطرف الثاني وإرساله له عبر البريد الإلكتروني، وتكون جميع التوقيعات التي يتضمنها الشيك توقيعات إلكترونية، ومن ثم فإنه يتمتع بنفس قوة الشيك الورقي وبتوفر نظام المقاصة الإلكترونية لم يعد يشترط أن يكون للطرفين حسابات بنفس البنك، فتجرى المقاصة بين البنوك.

ت- النقود الإلكترونية: وهي مجموعة من البروتوكولات والتواقيع الرقمية التي تتيح للرسالة الإلكترونية أن تحل فعلياً محل تبادل العملات التقليدية فهي مكافئة للنقود التقليدية.

ث- البطاقات الذكية: وهي تعتبر من الاختراعات الحديثة التي دعمت نظام الدفع الإلكتروني وهي بطاقة دفع بلاستيكية تتميز بوجود قرص رقيق محفور على البطاقة قادر على التحكم والمحافظة على البيانات المخزنة من أي شطب أو إضافة وهذه البيانات يمكن قراءتها من خلال القارئ الآلي عند مرورها.

من خلال ما سبق يرى الباحثان أن من أبرز العوامل المساعدة في تطوير الخدمات المصرفية هو التقدم التكنولوجي بما في ذلك التقنيات والادوات والمعلومات، فالتوجه نحو عمل مصرفي إلكتروني هو توفير نظام يسمح للعميل بالوصول إلى حساباته أو الحصول على الخدمة المصرفية، من خلال شبكة المعلومات بأي وسيلة إلكترونية فتميز هذه الخدمات الإلكترونية يجعلنا نجتهد في إعداد البحوث والدراسات العلمية التي توضح مزايا تكنولوجيا المعلومات سعياً منا وراء تفعيلها في كافة المصارف العاملة داخل ليبيا وبالأخص في مدينة سرت.

أثر تكنولوجيا المعلومات في نشاط الرقابة الداخلية:

في ظل التطور والنمو المتسارع الذي تشهده تكنولوجيا المعلومات وتزايد الاعتماد عليها، وتعقد وتنوع العمليات التي تقوم بها المؤسسات المالية والرقابية، أصبحت تكنولوجيا المعلومات أحد أساسيات نشاط المؤسسات المالية والرقابية، فان تقنيات الحاسبة الإلكترونية المستخدمة والمتطورة تهدف إلى تحقيق أهداف الرقابة الداخلية التي لم تتحقق في العمل التقليدي وتطبيق الابتكارات المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات في العمل الرقابي، وعلى أن هذه التكنولوجيا لا تتغير بتغير الوظائف التقليدية للمؤسسات، ولكن الذي يتغير هو أسلوب ممارسة هذه الوظائف وكيفية تحقيق الأهداف وتحقيق الترابط من أجل نجاح المؤسسة (الذنيبات، 2006)، ويمكن توضيح تأثير تكنولوجيا المعلومات في نشاط الرقابة الداخلية من خلال (بروية،2015):

. المعالجة الالكترونية للبيانات والقدرة على مراقبة أكبر عدد ممكن من العمليات وسرعة تقديمها لطالبها وذلك فيما يتعلق باختصار الوقت والجهد.

. السياسات والتدابير الوقائية، وتصحيحها إذ وقعت في أسرع وقت ممكن وذلك فيما يتعلق باكتشاف الأخطاء والانحرافات والتقليل من فرص ارتكابها.

. التأكد من سلامة بياناتها، وتحقيق أهدافها وذلك فيما يتعلق باستخدام الموارد بكفاءة للمحافظة على أصول المؤسسة المالية.

كما انه يمكن للمعلومات والاتصالات أن تقلل من مخاطر الاحتيال بطريقتين. الاولى ، يتم تقليل إمكانية الإخفاء الاحتيالي باستخدام دقة المعلومات ، وبالتالي فإن الشخص الذي يرتكب الاحتيال لا يمكن أن تتاح له فرصة إخفاءه لفترة طويلة. والثانية ، تساعد الاتصالات الفعالة التي يتم تبنيها في أي مؤسسة على اكتشاف إمكانية الاحتيال مسبقًا ومنعها (Hayali et al., 2013).

الرقابة الداخلية في المصارف

مفهوم الرقابة الداخلية:

عرفت الرقابة الداخلية بأنها " العملية التي تسعى إلى التأكد من أن الأهداف المحددة والسياسات المرسومة والخطط والتعليمات الموجهة إنما تنفذ بدقة وعناية، كما تعني الرقابة أن النتائج المحققة تطابق تماماً ما تتوقعه الإدارة وتصبو إليه" (عباس، 2001: ص23).

كما عرفت بأنها " إجراء أو عمل تقوم به الإدارة لضمان انجاز الأهداف المرسومة، وقد أدى ظهور المشروعات الكبيرة إلى زيادة الاهتمام بالرقابة الداخلية باعتبارها نظاماً يساعد الإدارة في الوفاء بأهدافها" (نظمي والعزب،2012: ص131).

وهي مراجعة كافة البيانات المتعلقة بأصول المؤسسة والتأكد من دقتها والاعتماد على تلك البيانات ضماناً لحسن مسيرة عمل الوحدة الاقتصادية وتحقيق أعلى ربح ممكن وبأقل تكلفة"(الذنيبات،2006: ص86-87).

وتُعرف الرقابة الداخلية على انها نظام الضوابط والتوازنات في المؤسسة المصمم لضمان إعداد تقارير مالية موثوقة وعمليات فعالة لحماية الأصول من السرقة والاستخدام غير المصرح به والامتثال للقوانين واللوائح المعمول بها (Laufer, 2011).

ومن خلال هذه التعريفات يمكن تعريف الرقابة الداخلية على أنها هي التي تشمل كل الخطط والطرق والاجراءات المستخدمة لتحقيق الأهداف فتعمل كصمام أمان في الدفاع عن الأصول وحمايتها حيث تضبط الأداء وتضمن تحقيق الأهداف المرسومة وتعمل على منع واكتشاف الأخطاء والتزوير، كذلك تجنب ظهور أي انحرافات ذات دلالة بين الأداء الفعلي والأداء المرغوب والقيام بالتصرفات التصحيحية حال ظهور تلك الانحرافات.

أنواع الرقابة الداخلية:

أولاً: الرقابة المحاسبية: ويقصد بها كافة الطرق والوسائل والإجراءات التي تضعها الإدارة بقصد حماية مواردها المختلفة، وضمان صحة التقارير والقوائم المالية (الوقاد وودیان،2010: ص17)، يهدف هذا النوع من الرقابة إلى التحقق من دقة المعلومات المحاسبية المقبولة قبولا عام، وتعتبر

الإدارة المالية أو إدارة المنشأة هي المسؤولة عن وضع نظام سليم للمحاسبة بهدف حماية الأصول واختبار دقة البيانات المحاسبية المسجلة بالدفاتر والحسابات ودرجة الاعتماد عليها وتتبع عمليات صحة وتسجيل وتبويب وتحليل وعرض البيانات المحاسبية (الصحن، وأخرون، 2006).

ثانياً: الرقابة الإدارية: فقد عرفتها لجنة معايير التدقيق "بأنها خطة التنظيم وما يرتبط بها من إجراءات وأساليب تختص بالعمليات القرارية، والتي تقود الإدارة إلى فرض سلطتها وتحكمها في هذه العمليات (المطارنة،2006: ص208)، يهدف هذا النوع من الرقابة

إلى تحقيق كفاءة أداء العمليات التشغيلية كذلك الالتزام بالقوانين واللوائح والسياسات التي وضعتها إدارة المنشأة، وتشجيع الالتزام ب السياسات الإدارية (علي، وشحاته،2006).

ونجد أن الرقابة الإدارية غير خاضعة لمسؤولية المدير المالي ويرجع السبب في ذلك أنها ترتبط بأقسام التشغيل وليس بقسم الحسابات أو القسم المالي بالمنشأة مما يعني عدم قيام المدقق الخارجي بتقييمها (المطارنة، 2006).

ثالثاً: الضبط الداخلي: وهو جميع وسائل التنسيق والإجراءات الهادفة لحماية أصول المنشأة من الاختلاس والتلاعب أو سوء الاستخدام، وهي خطة ووظيفة تنظيمية داخلية تابعة لإدارة المنشأة، ومن وسائل الضبط الداخلي (الحسن،2014):

- تقسيم العمل وتحديد المهام.
- المراقبة الذاتية بحيث يخضع عمل كل موظف لمراجعة من قبل موظف أخر.
- تحديد الاختصاصات والسلطات والمسؤوليات.
- استخدام وسائل الرقابة الحدية والمزدوجة.

أهمية الرقابة الداخلية في المصارف:

تنبع أهمية الرقابة الداخلية في المصارف، من الأهمية التي يتصف بها عالم المصارف بصفة خاصة والقطاع المالي بصفة عامة، حيث تعتبر هذه القطاعات أكثر القطاعات الاقتصادية حساسية للتغيرات الاقتصادية والمالية وأكثرها تطوراً، وتعتبر الرقابة الداخلية في المصارف جزءاً أساسياً من الرقابة المصرفية الشاملة ولأهميتها فقد أعطيت الاهتمام الكبير من الإدارات المسؤولة عن المصارف كونها تمثل خط اندفاع الأول في منع وصد وتحجيم المخاطر والأخطاء التي يمكن أن تتعرض لها المصارف في أعمالها اليومية، كما تعتمد سلامة الاقتصاد الوطني وفعالية السياسة النقدية لأي بلد على مدى سلامة النظام المالي على وجه التحديد سلامة المصارف لذلك فإن الرقابة على المصارف أمر مهم من أجل المحافظة على متانة وسلامة هذا الجهاز خدمة للاقتصاد، (المدهون،2014) .

الدراسة الميدانية

مجتمع وعينة الدراسة :

يتكون مجتمع وعينة البحث من العاملين في المصارف التجارية الليبية في بلدية سرت، عددها 6 مصارف وهي (مصرف الوحدة الرئيسي، مصرف التجارة والتنمية، المصرف التجاري الوطني، مصرف شمال افريقيا، مصرف الجمهورية، مصرف الوحدة فرع جامعة سرت) وتكونت افراد العينة من رؤساء الاقسام والمراجعين والمهندسين والمبرمجين والمشغلين.

حيث قام الباحثان بتوزيع (50) استبانة على المستهدفين، وكان عدد الاستبيانات الصالحة للتحليل 42 استبانة أي بنسبة استجابة 84%.

اختبار ألفا كرونباخ (Alpha Cronbach):

باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS) تم تطبيق معامل الثبات لقياس معامل الاتساق الداخلي لقياس العينة عن طريق معادلة ألفا كرونباخ (Alpha Cronbach)، وقد أظهرت المعادلة قيمة معامل ألفا كرونباخ لجميع أبعاد القياس المستخدم في هذه الدراسة

هو (82.1 %) وهذا يعني أكبر من الحد الأدنى المقبول لمعامل ألفا إحصائياً ، وهذا يعني توفر الثبات الداخلي في وسيلة القياس كما هو مبين في ادناه.

جدول رقم (1)

نتائج اختبار ألفا كرو نباخ لقياس ثبات الاستبيان

البيان	عدد العبارات	الثبات
البرمجيات المستخدمة في المصارف	11	86.4
الخدمات المصرفية عبر الانترنت	16	71.3
الاتصالات المستخدمة في المصارف	13	69.3
فاعلية نظام الرقابة الداخلية	20	76.8
الاجمالي	**60**	**82.1**

أساليب المعالجة الاحصائية :

استخدم الباحث نظام (SPSS.V20) لاستخراج النتائج الإحصائية لتحليل البيانات وهي :

- معامل الثبات (الفا كرو نباخ): لتحديد صدق وثبات المقياس.
- استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والاهمية النسبية والوزن النسبي
- قياس الفرضيات باستخدام معامل ارتباط بيرسون و معامل الانحدار المتعدد التدريجي.

النموذج القياسي المستخدم في اختيار فرضيات الدراسة:

تعتمد الدراسة على نموذج قياسي يوضح العلاقة بين المتغير التابع (فاعلية نظام الرقابة الداخلية) والمتغيرات المستقلة وهي: البرمجيات المستخدمة، الخدمات المصرفية عبر الانترنت، و الاتصالات المستخدمة.

ويمكن صياغة النماذج القياسية بالصيغة الرياضية التالية

$$\boldsymbol{ICS = \alpha + \beta_1(SU) + \beta_2(OB) + \beta_3(CU) + \varepsilon}$$

ICS تمثل فاعلية نظام الرقابة الداخلية.

SU تمثل البرمجيات المستخدمة.

OB تمثل الخدمات المصرفية عبر الانترنت.

CU تمثل الاتصالات المستخدمة.

وأما ($\boldsymbol{\varepsilon}$) فهو خطأ النموذج : من المفترض أن يتبع خطأ النموذج التوزيع الطبيعي لمتوسط حسابي يساوي صفر وانحراف معياري واحد صحيح.

وأما (α) فهو ثابت معادلة الانحدار المتعدد additive constant في النموذج، وتشير الرموز التالية : (β_1)، (β_2)، (β_3)،إلى معاملات الانحدار regression coefficients الخاصة بكل متغير من المتغيرات المستقلة المفسرة، وتعبر عن مقدار التغير في المتغير التابع. بدلالة احد المتغيرات المستقلة فرض ثبات متوسطات المتغيرات المستقلة الأخرى.

تحليل البيانات عن المشاركين:

جدول رقم (2) يوضح وصف المتغيرات الديمغرافية لأفراد عينة الدارسة

المتغير	بدائل الاجابة	التكرار	النسبة
المؤهل العلمي	دبلوم متوسط	7	%16.7
	دبلوم عالي	9	%21.4
	بكالوريوس	19	%45.2
	ماجستير	7	%16.7
	المجموع	42	%100
التخصص العلمي	محاسبة	19	%45.2
	إدارة أعمال	7	%16.7
	اقتصاد	3	%7.1
	تمويل ومصارف	6	%14.3
	حاسوب	7	%16.7
	المجموع	42	%100
سنوات الخبرة	أقل من 5 سنوات	9	%21.4
	من 5 – 10 سنوات	13	%31.0
	أكثر من 10 سنوات	20	%47.6
	المجموع	42	%100
المركز الوظيفي	رئيس قسم	18	%42.9
	مهندس	5	%11.9
	مراجع	5	%11.9
	مبرمج	5	%11.9
	مشغل	9	%21.4
	المجموع	42	%100

المصدر : اعداد الباحثان من واقع بيانات برنامج SPSS

● يبين الجدول إن أعلى نسبة هي فئة البكالوريوس بنسبة 45.2% ،ثم فئة الدبلوم العالي بنسبة 21.4% ، ثم يليه فئة الماجستير بنسبة 16.7%، وفئة الدبلوم المتوسط بنسبة 16.7%. وتشير هذه المعلومات أن معظم أفراد العينة من الفئة الجامعية المؤهلة، مما يعطي البحث قوة ومصداقية أكثر.

● يبين الجدول أن تخصص المحاسبة أعلى نسبة من مجموع أفراد عينة الدراسة حيث بلغت 45.2%، يليه تخصص إدارة الأعمال والحاسوب بنسبة متساوية 16.7% ، ثم تمويل ومصارف بنسبة 14.3%، ثم الاقتصاد بنسبة 7.1%

● يبين الجدول إن أعلى نسبة هي فئة أكثر من 10 سنوات بنسبة 47.6% ، تليه فئة من 5 – 10 سنوات بنسبة 31% ، وكانت الفئة أقل من 5 سنوات هي أقل نسبة حيث شكلت 21.4% من عينة البحث.

● يبين الجدول أن أعلى نسبة من مجموع أفراد العينة هم من رؤساء الاقسام حيث بلغت نسبتهم 42.9%، تم يليه وظيفة مشغل بنسبة 21.4% ثم مهندس ومراجع ومبرمج بنسبة متساوية 11.9%.

تحليل البيانات واختبار الفرضيات :

أولا: تحليل مستوى متغيرات التكنولوجيا المستخدمة وفاعلية نظام الرقابة الداخلية:

للتعرف علي مستوي متغيرات التكنولوجيا المستخدمة وفاعلية نظام الرقابة الداخلية، تم الاعتماد علي المتوسطات الحسابية لإجابات عينة الدراسة، ليكون مؤشراً على ذلك.

جدول رقم (3)

مستويات درجة الممارسة لأنماط التكنولوجيا المستخدمة وفاعلية نظام الرقابة الداخلية

درجة الممارسة	منخفضة جداً	منخفضة	متوسطة	مرتفعة	مرتفعة جداً
المستويات	1أقل من 1.80	1.80 أقل من 2.60	2.60 أقل من 3.40	3.40 أقل من 4.20	4.20 أقل من 5

جدول رقم (4)

التوزيع التكراري والنسب والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري لعبارات البرمجيات المستخدمة في المصارف

العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاهمية النسبية	الوزن النسبي
يوجد دليل لوصف الوظائف توضح عمل كل موظف في قسم الحاسوب من مبرمجين ومشغلين	4.3095	0.81114	مرتفعة جدا	86
يوجد فصل سليم للوظائف المختلفة في معالجة البيانات بين المبرمجين والمشغلين والمراقبين	4.3333	0.65020	مرتفعة جدا	87
يوقع الموظف بقسم الحاسوب على تعهد للحفاظ على سرية المعلومات والمحافظة على البرمجيات الخاصة بالمصرف	4.5714	0.50087	مرتفعة جدا	91
تقوم إدارة المصرف باستخدام البرمجيات والاستفادة منها بشكل جيد	4.4286	0.59028	مرتفعة جدا	89
يتم حفظ نسخ احتياطية من الملفات خارج المصرف في مناطق بعيدة أو في خزائن محصنة ضد الحريق	4.3810	0.73093	مرتفعة جدا	88
يستخدم كل موظف كلمة سر خاصة به للدخول لنظام المعلومات الإلكتروني المستخدم في المصرف	4.5238	0.50549	مرتفعة جدا	90
تصنف ملفات البيانات والبرامج الى عدة مستويات من السرية	4.4286	0.59028	مرتفعة جدا	89
يتم تحميل برامج متطورة وكافية لحماية الأجهزة والبرمجيات من خطر الفيروسات والهكر من قبل أخصائيين في مجال البرمجيات	4.4048	0.58683	مرتفعة جدا	88
تتضمن نظم تقنية المعلومات المطبقة في المصرف ضوابط رقابية كافية لتوفير الحماية المناسبة لمكونات النظام (البرامج والملفات)	4.4762	0.50549	مرتفعة جدا	89
يستخدم المصرف برمجيات ذات قدرة عالية على الاتصال بعدد كبير من المستخدمين في آن واحد	4.0952	0.98301	مرتفعة جدا	82
تعمل قاعدة البيانات على تخزين، استرجاع، حذف، عرض، طباعة وعدم تكرار البيانات المخزنة	4.3571	0.82111	مرتفعة جدا	87
	4.3918	**0.24218**	**مرتفعة جدا**	**88**

الأوزان النسبية في الجدول مقربة لأقرب عدد صحيح.

يظهر الجدول أعلاه أن اتجاهات عينة الدراسة إيجابية نحو جميع العبارات المتعلقة بالمحور الأول وهو "البرمجيات المستخدمة في المصارف"، وذلك بمتوسط حسابي قدره (4.3918) وهو أكبر من المتوسط الفرضي (3) وبانحراف معياري قدره (0.24218) وهو أقل من الواحد الصحيح وهذا يدل على عدم تشتت الاجابات، وبوزن نسبي 88% وهو أعلى من الوزن النسبي المحايد 60%،وتتراوح درجة الموافقة على فقرات هذا المحور بين (4.3095 و 4.5714) وهي مرتفعة جدا ، وجميعها تنتمي إلى مجال

الاتفاق، أي أن المستجوبين يوافقون على جميع فقرات هذا المحور. واتضح أن أكثر العبارات أهمية في الإجابة هي العبارة (3) بمتوسط حسابي قدره (4.5714)، في حين كانت أقل العبارات في درجة الموافق هي العبارة (1) بمتوسط حسابي قدره (4.3095).

جدول رقم (5)

التوزيع التكراري والنسب والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري لعبارات الخدمات المصرفية عبر الانترنت

العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاهمية النسبية	الوزن النسبي
تكمن الخدمات المصرفية عبر الانترنت إدارة المصرف من جمع البيانات الخاصة بالعملاء وتسجيلها بسهولة	3.6429	1.46206	مرتفعة	73
يوجد مركز للدعم الفني في حالة الاعمال التي تحدث نتيجة استخدام العملاء للخدمات المصرفية عبر الانترنت	3.6667	1.42566	مرتفعة	73
تحسن الخدمات المصرفية عبر الانترنت من إنتاجية العمل بالمصرف	3.9048	1.28423	مرتفعة	78
تعمل الخدمات المصرفية عبر الانترنت من رضا العملاء والتواصل معهم	4.0000	1.12619	مرتفعة	80
توفر الخدمات المصرفية عبر الانترنت الإحساس بالأمان للعملاء أثناء اجراء عمليات مصرفية عبر الموقع الالكتروني	3.8571	1.29862	مرتفعة	77
تعمل الخدمات المصرفية عبر الانترنت على ملائمة الوقت والمكان المناسبين للعملاء في حال استخدام هذه الخدمات	4.0952	1.10010	مرتفعة	82
يحذر المصرف عملائه من تجنب استخدام كلمة السر أو مرور سهلة الاختراق	4.1667	0.90841	مرتفعة	83
تمتاز تكنولوجيا المعلومات المستخدمة بالقدرة على انجاز العمليات المصرفية وتوفير المعلومات المختلفة للمصرف والعملاء	4.0238	1.09295	مرتفعة	80
تهتم المصارف بتقديم الخدمات المصرفية عبر الانترنت للعملاء دون الحاجة للجوء الى المصرف لتوفير الوقت والجهد	4.1667	1.14587	مرتفعة	83
تساعد نظم تقنية المعلومات الالكترونية المطبقة في المصرف على تحسين طبيعة ونوعية الخدمات المصرفية	4.0952	1.03145	مرتفعة	82
يؤدي تحسين خدمة العملاء باستخدام تكنولوجيا المعلومات الالكترونية الى ابتهاج العميل وشعوره بالولاء	4.4762	0.50549	مرتفعة جدا	90
يؤدي تحسين خدمة العملاء باستخدام تكنولوجيا المعلومات الالكترونية الي رفع سعر أسهم المصرف	4.1905	1.06469	مرتفعة	84
تساهم تكنولوجيا المعلومات الالكترونية في خلق واكتشاف خدمات جديدة تزيد من	4.1667	1.14587	مرتفعة	83

سيولة المصرف				
يتبع المصرف أساليب حديثة في الترويج لخدماته من خلال الإعلان (عن طريق الانترنت، القنوات الفضائية، المنشورات، خدمة الرسائل عبر النقال)	3.8810	1.27265	مرتفعة	78
يمنح المصرف القروض الشخصية للعملاء عن طريق الخدمات الالكترونية	3.9762	1.15796	مرتفعة	80
تساعد تكنولوجيا المعلومات الالكترونية المستخدمة في المصرف علي تحسين جودة الخدمات بما يتوافق مع رغبات العملاء	3.9286	1.23748	مرتفعة	79
الإجمالي	**4.0149**	**0.42273**	**مرتفعة**	**80**

الأوزان النسبية في الجدول مقربة لأقرب عدد صحيح.

يظهر الجدول أعلاه أن اتجاهات عينة الدراسة إيجابية نحو جميع العبارات المتعلقة بالخدمات المصرفية عبر الانترنت، حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي(4.0149) وهو أكبر من المتوسط الفرضي (3) وبانحراف معياري قدره (0.42273) وهو أقل من الواحد الصحيح وهذا يدل على عدم تشتت الاجابات، وبوزن نسبي 80% وهو أعلى من الوزن النسبي المحايد 60%،وتتراوح درجة الموافقة على فقرات هذا المحور بين (3.6429 و 4.4762) وهي مرتفعة، وجميعها تنتمي إلى مجال الاتفاق، أي أن المستجوبين يوافقون على جميع فقرات هذا المحور. واتضح أن أكثر العبارات أهمية في الإجابة هي العبارة (11) بمتوسط حسابي قدره (4.4762)، في حين كانت أقل العبارات في درجة الموافق هي العبارة (1) بمتوسط حسابي قدره(3.6429).

جدول رقم (6)

التوزيع التكراري والنسب والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري لعبارات الاتصالات المستخدمة في المصارف

العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاهمية النسبية	الوزن النسبي
يتم الاعتماد على مصادر المعلومات المختلفة الداخلية أو الخارجية من خلال شبكة المعلومات العالمية	3.8571	1.29862	مرتفعة	77
ترتبط المصارف بشبكة معلومات الداخلية بين جميع الوحدات والاقسام المختلفة	3.8571	1.29862	مرتفعة	77
يوجد لدى المصرف خدمة المستخدم الخارجي الشبكة الداخلية	3.8571	1.29862	مرتفعة	77
تحتوي المخرجات على بيانات كافية لتتبع مصادر المعلومات من المستندات الاصلية	3.8571	1.29862	مرتفعة	77
يتم توزيع تقارير المخرجات على إدارات المصرف المستفيدة	3.9048	1.22593	مرتفعة	78
يتم مراجعة تقارير المخرجات قبل توزيعها على الإدارات المستفيدة	3.8571	1.29862	مرتفعة	77
توجد رقابة كافية على عمليات توزيع تقارير المخرجات	3.9286	1.17687	مرتفعة	79
يتوفر نظام اتصال فعال وكفؤ ورد فعل مباشر للاتصال بين العملاء والمصرف من خلال أجهزة الاتصال المتوفرة لدى المصرف	4.0238	0.99971	مرتفعة	80

يتم التأكد من وجود خطوط اتصال فعالة للتبليغ عن الأخطاء المشتبه بها المصرف	4.0238	1.25888	مرتفعة	80
تعمل أجهزة النقال والتليفون والفاكس والبريد الالكتروني المستخدمة في المصرف على تسهيل عملية التواصل بين الموظفين في نفس المصرف بالإضافة الى الموظفين في الفروع الأخرى	3.8571	1.29862	مرتفعة	77
تعمل إدارة المصرف على تحديث وتطوير وسائل الاتصالات المختلفة المستخدمة في المصرف	4.1905	1.06469	مرتفعة	84
تتوفر شبكة اتصالات حديثة وفعالة لخدمة النظام الالكتروني المستخدمة داخل المصرف	4.1429	1.11686	مرتفعة	83
يمنح المصرف خدمة الرسائل القصيرة مجانا لعملائه وحسب طلبهم	3.9762	1.11504	مرتفعة	80
الإجمالي	**3.9487**	**0.53877**	**مرتفعة**	**79**

الأوزان النسبية في الجدول مقربة لأقرب عدد صحيح.

يظهر الجدول أعلاه أن اتجاهات عينة الدراسة إيجابية نحو جميع العبارات المتعلقة بمحور الاتصالات المستخدمة في المصارف، وذلك بمتوسط حسابي قدره (3.9487) وهو أكبر من المتوسط الفرضي (3) وبانحراف معياري قدره (0.53877) وهو أقل من الواحد الصحيح وهذا يدل على عدم تشتت الاجابات، وبوزن نسبي 79% وهو أعلى من الوزن النسبي المحايد 60%،وتتراوح درجة الموافقة على فقرات هذا المحور بين (3.8571 و 4.1905) وهي مرتفعة ، وجميعها تنتمي إلى مجال الاتفاق، أي أن المستجوبين يوافقون على جميع فقرات هذا المحور. واتضح أن أكثر العبارات أهمية في الإجابة هي العبارة (11) بمتوسط حسابي قدره (4.1905)، في حين كانت أقل العبارات في درجة الموافق هي العبارة (1،2،3،4،6،10) بمتوسط حسابي قدره(3.8571).

جدول رقم (7)

التوزيع التكراري والنسب والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري لعبارات فاعلية نظام الرقابة الداخلية

العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاهمية النسبية	الوزن النسبي
تحرص الإدارة العليا في المصرف على انشاء الدوائر الرقابية المتخصصة وتفعل دورها	4.0476	1.03482	مرتفعة	81
يساعد وجود بيئة رقابية تعمل بشكل جيد على تحقيق الفاعلية في مكونات هيكل الرقابة الداخلية	3.7381	1.23089	مرتفعة	75
تتوقف فاعلية بيئة الرقابة على سياسات وتصرفات مجلس الإدارة وإدارة المصرف	3.5714	1.25218	مرتفعة	71
يتوفر لدى إدارة المصرف قناعة بأهمية وجود هيكل فعال لنظام الرقابة الداخلية	3.9286	1.17687	مرتفعة	79
يتوفر لدى موظفي الرقابة الداخلية درجه عالية من الكفاءة والتدريب والخبرة كما هو في الوصف الوظيفي المعتمد	3.9524	1.30575	مرتفعة	79
تتضمن أنشطة الرقابة سياسات وإجراءات الرقابة على الأصول والسجلات التي يمتلكها المصرف والفصل بين الواجبات والمسؤوليات الخاصة بموظفي المصرف	4.2143	1.0749	مرتفعة جدا	84
يتوفر لدى المصرف نظام فعال وملائم للاتصال وتبادل المعلومات بين جميع المستويات الإدارية داخل الهيكل التنظيمي للمصرف	3.9762	1.11504	مرتفعة	80
يقوم قسم المراجعة الداخلية في المصرف بإعداد تقرير عن فاعلية نظام الرقابة الداخلية ورفعه لجهة الاختصاص دوريا	4.1905	1.06469	مرتفعة	84
تقوم إدارة المصارف باتخاذ الإجراءات السليمة استجابة لتقارير المراجع الداخلي عن نظام الرقابة الداخلية	4.2143	1.07149	مرتفعة	85
تشكل الإجراءات التي تقوم بها إدارة المصرف لمعالجة التوصيات الوارد في تقرير المراجع الداخلية مانعاً لارتكاب نفس النوع من المخالفة	4.0714	0.97262	مرتفعة	82
تقوم إدارة المصرف بالفحص الدوري لوظائف الأنشطة الرقابية الداخلية وتعديلها عند الحاجة لمقابلة احتياجات التغيير	4.2143	1.07149	مرتفعة جدا	85
تساعد إدارة المصرف المراجعين الداخلين على التعامل مع قواعد امن المعلومات في المصرف	3.9048	1.20587	مرتفعة	78
تتعامل إدارة الرقابة الداخلية مع مستجدات بيئة تكنولوجيا المعلومات الخاصة بأمن المعلومات	4.1190	0.88902	مرتفعة	82

تساهم تكنولوجيا المعلومات في تحقيق التعاون والتكامل بين إجراءات الرقابة الداخلية	3.9762	1.11504	مرتفعة	80
تصمم الضوابط الرقابية لنظام المعلومات الالكتروني بما يتوافق مع الرقابة العامة والرقابة التنظيمية	4.0714	0.94721	مرتفعة	82
تعتبر تكنولوجيا المعلومات عاملا مساعدا في ابتكار حلول لكثير من المشاكل المالية في المصارف	4.0238	1.09295	مرتفعة	80
تستفيد إدارة المصرف من خبرة البنوك العالمية في مجال الرقابة الداخلية	4.1190	4.3095	مرتفعة	82
يساهم نظام الرقابة الداخلية الفعال في وضع الرجل المناسب في المكان المناسب	4.3095	0.84068	مرتفعة جدا	86
يحرص القائمون على بناء وتطوير نظم الرقابة الداخلية على تحقيق الرضا الوظيفي لمستخدمي تلك النظم	4.2381	0.95788	مرتفعة جدا	85
تتعامل إدارة المصرف مع شركات استشارية توفر له معلومات حول آخر ما توصلت اليه تكنولوجيا المعلومات في مجال الرقابة الداخلية	4.0000	1.12619	مرتفعة	80
الإجمالي	**4.0440**	**0.44996**	**مرتفعة**	**81**

الأوزان النسبية في الجدول مقربة لأقرب عدد صحيح.

يظهر الجدول أعلاه أن اتجاهات عينة الدراسة إيجابية نحو جميع العبارات المتعلقة بالمتغير التابع وهو " فاعلية نظام الرقابة الداخلية"، وذلك بمتوسط حسابي قدره (4.0440) وهو أكبر من المتوسط الفرضي (3) وبانحراف معياري قدره (0.44996) وهو أقل من الواحد الصحيح وهذا يدل على عدم تشتت الاجابات، وبوزن نسبي 81% وهو أعلى من الوزن النسبي المحايد 60%، وتتراوح درجة الموافقة على فقرات هذا المحور بين (3.5714 و 4.3095) وهي مرتفعة ، وجميعها تنتمي إلى مجال الاتفاق، أي أن المستجوبين يوافقون على جميع فقرات هذا المحور. واتضح أن أكثر العبارات أهمية في الإجابة هي العبارة (18) بمتوسط حسابي قدره (4.3095)، في حين كانت أقل العبارات في درجة الموافق هي العبارة (3) بمتوسط حسابي قدره (3.5714).

ثانيا: اختبار الفرضيات

بناء على تساؤلات الدراسة تم صياغة الفرضية الرئيسية والفرضيات الفرعية التابعة لها بالصيغة العدمية على النحو التالي :

H0 : لا يوجد أثر لتكنلوجيا المعلومات على فاعلية نظام الرقابة الداخلية في المصارف التجارية الليبية.

- يتفرع عن الفرضية الرئيسية الفرضيات الفرعية التالية:

H0.1 : لا يوجد أثر ذو دلاله معنويه للبرمجيات المستخدمة على فاعلية نظام الرقابة الداخلية.

H0.2 : لا يوجد أثر ذو دلاله معنويه للخدمات المصرفية عبر الانترنت على فاعلية نظام الرقابة الداخلية.

H0.3 : لا يوجد أثر ذو دلاله معنويه للاتصالات المستخدمة على فاعلية نظام الرقابة الداخلية.

الانحدار الخطي المتعدد التدريجي.

بناء على ما سبق من نتائج سيتم استخدام تحليل الانحدار الخطي المتعدد التدريجي ، لتحديد الأثر التفاعلي والتبادلي للمتغيرات الأكثر تأثيرا على فاعلية نظام الرقابة الداخلية.

جدول رقم (8)

الانحدار الخطي المتعدد التدريجي بين ICS والمتغيرات الأكثر تأثيراً

المتغيرات المستقلة	الرمز	β	F. test		R	R^2
			F	Sig		
الجزء الثابت	α	2.068	13.358	.000	%71.6	%53.1
البرمجيات المستخدمة	SU	-.282				
الخدمات المصرفية عبر الانترنت	OB	.272				

دالة عند مستوى أقل من (0.05)

يتضح من الجدول رقم (8) ما يلي :

1- تبين أن معاملات الانحدار بالنسبة للنموذج كانت معاملات سالبة بالنسبة لعلاقة لفاعلية نظام الرقابة الداخلية بالبرمجيات المستخدمة ، وكانت هذه المعاملات ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية أقل من 0.05، ومعاملات الانحدار موجبة بالنسبة لفاعلية نظام الرقابة الداخلية والخدمات المصرفية عبر الانترنت ، وكانت هذه المعاملات ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية أقل من 0.05

2- معامل التحديد R^2

نجد أن المتغيرات المستقلة المقبولة بالنموذج تفسر (53.1 %) من المتغير التابع فاعلية نظام الرقابة الداخلية. وأن باقي النسبة (47.9 %) يرجع إلى الخطأ العشوائي في المعادلة أو ربما لعدم إدراج متغيرات مستقلة أخرى كان من المفروض إدراجها ضمن النموذج أو لاختلاف نموذج الانحدار عن النموذج الخطي.

3- معامل ارتباط بيرسون ***R***

بشكل عام يمكن ملاحظة أن قيمة معامل الارتباط بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع للدراسة ، قد بلغ (71.6%) وهو ارتباط ذو دلالة إحصائية عند مستوى أقل من 0.05 ويشير ذلك لوجود علاقة طردية قوية بين متغيرات الدراسة.

4- اختبار معنوية جودة توفيق نموذج الانحدار F.test

لاختبار معنوية متغيرات النموذج ككل تم استخدام اختبار F.test، وحيث أن قيمة اختبار F.test تساوي (13.358) وهي ذات معنوية عند مستوى(0.000) وهي أقل من 0.05 مما يدل على تأثير المتغيرات المستقلة المتعلقة بكل من البرمجيات المستخدمة، والخدمات المصرفية عبر الانترنت ، على المتغير التابع.

ومما سبق يتضح لنا رفض الفرضية الصفرية H_0 القائلة بعدم وجود أثر ذو دلالة معنوية للمتغيرات (البرمجيات المستخدمة ، والخدمات المصرفية عبر الانترنت) على فاعلية نظام الرقابة الداخلية . وقبول الفرضية البديلة H_1 القائلة بوجود أثر ذو دلالة معنوية للمتغيرات (البرمجيات المستخدمة ، والخدمات المصرفية عبر الانترنت) على فاعلية نظام الرقابة الداخلية.

5- معادلة النموذج

ICS = 2.068 – .282 SU +0.272 OB

النتائج :-

1-توجد علاقة طردية(موجبة) وذات دلالة إحصائية البرمجيات المستخدمة و الخدمات المصرفية عبر الانترنت والاتصالات المستخدمة مقاسه بـ(ICS) في المصارف التجارية الليبية. حيث كان معامل الارتباط 71.6% وهو ارتباط قوي.

2-تم اختبار المتغيرات المستقلة الأكثر تأثيراً وفقا لنتائج التحليل الإحصائي وذلك باستخدام معدل الانحدار المتعدد التدريجي وهذه المتغيرات هي (البرمجيات المستخدمة، الخدمات المصرفية عبر الانترنت)على فاعلية نظام الرقابة الداخلية بالمصارف

3-بالنظر للفرضية الأولى رفضت الفرضية الصفرية، والتي تشير إلى عدم وجود أثر ذو دلالة معنوية للبرمجيات المستخدمة على فاعلية نظام الرقابة الداخلية، وقبول الفرضية البديلة ، حيث دلت نتائج اختبار الفرضيات على وجود تأثير ذي دلالة معنوية للبرمجيات المستخدمة على فاعلية نظام الرقابة الداخلية. وهي نتيجة تتفق مع ما توصلت اليه دراسة (قشطة 2013)

4-بالنظر للفرضية الثانية رفضت الفرضية الصفرية، والتي تشير إلى عدم وجود أثر ذو دلالة معنوية للخدمات المصرفية عبر الانترنت على فاعلية نظام الرقابة الداخلية، وقبول الفرضية البديلة، حيث دلت نتائج اختبار الفرضيات إلى وجود تأثير ذي دلاله معنوية للخدمات المصرفية عبر الانترنت على فاعلية نظام الرقابة الداخلية.

التوصيات :-

1- نوصي ذوي الخبرة والكفاءة في الشؤون المصرفية بتشكيل لجان فنية للنظر فيما لمسناه من نقاط ضعف في نظم الرقابة الداخلية وإيجاد الحلول الكفيلة بمعالجتها والتواصل مع التطورات العلمية الحديثة في مجال تكنولوجيا المعلومات من خلال الاشتراك في المؤتمرات والندوات والدورات المتخصصة ومتابعة ما يستجد في مجال تكنولوجيا المعلومات.

2- ضرورة إبراز العوامل المساعدة في تطوير الخدمات المصرفية وتفعيل النظم الحديثة نحو التقدم التكنولوجي بما في ذلك التقنيات والادوات والمعلومات، فالتوجه نحو عمل مصرفي إلكتروني هو توفير نظام يسمح للعميل بالوصول إلى حساباته أو الحصول على الخدمة المصرفية، من خلال شبكة المعلومات بأي وسيلة إلكترونية فتميز هذه الخدمات الإلكترونية يوطد أواصر الثقة بين العميل ومصارفنا العاملة داخل ليبيا وبالأخص في مدينة سرت.

3- ضرورة التعمق في هذا التخصص، والعمل على دعم وتطوير المعلومات حول نظم الرقابة الداخلية من خلال الاطلاع على آليات عمل المصارف الخارجية المتطورة للتزود بالخبرات والمعرفة لتطوير العمل المصرفي

قائمة المراجع

أولا: المراجع العربية:-

1. الكتب:

- الذنيبات، علي(2006): "تدقيق الحسابات في ضوء معايير التدقيق الدولية والأنظمة والقوانين المحلية " نظرية وتطبيق، الطبعة الأولى، الجامعة الأردنية.
- الصحن، عبد الفتاح محمد، سرايا، محمد السيد، شحاته، (2006): "الرقابة والمراجعة الداخلية الحديثة"، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الإسكندرية.
- لطرش، الطاهر (2003): " تقنيات البنوك"، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر.
- العجارمة، تيسير (2005): "التسويق المصرفي"، دار الحامد، الطبعة الأولى، الأردن.
- المطارنة، غسان فلاح (2006): "تدقيق الحسابات المعاصرة: الناحية النظرية"، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، عمان.
- الوقاد، سامي، وديان، محمد(2010): "تدقيق الحسابات"، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان.
- سلطان، إبراهيم إسماعيل(2000):"نظم المعلومات الإدارية (مدخل النظم) "، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر.
- عباس، علي(2001): " الرقابة الإدارية على المال والأعمال مكتبة الرائد العلمية"، الطبعة الثانية، عمان، الأردن.
- علي، عبد الوهاب نصر، شحاته السيد(2006): " الرقابة والمراجعة الداخلية الحديثة في بيئة تكنولوجيا المعلومات وعولمة أسواق المال"، الإسكندرية، الدار الجامعية، الطبعة الأولى.
- ناظم محمد نوري الشمري، عبد الفتاح زهير العبد(2000): " الصيرفة الالكترونية الأدوات والتطبيقات ومعيقات التوسع"، دار وائل الأردن.
- نظمي، إيهاب، وهاني، العزب(2012): "تدقيق الحسابات" الإطار النظري، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، الأردن.
- ياسين، سعد غالب(2006): "أساسيات نظم المعلومات الإدارية وتكنولوجيا المعلومات"، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

2. الرسائل العلمية:

- القشي، ظاهر شاهر(2003): "مدى فاعلية نظم المعلومات المحاسبية في تحقيق الأمان والموثوقية في ظل التجارة الالكترونية"، رسالة دكتوراه، قسم المحاسبة، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، الأردن.
- المدهون، رغدة إبراهيم(2014)، " العوامل المؤثرة في العلاقة بين التدقيق الداخلي والخارجي في المصارف وأثرها في تعزيز نظام الرقابة الداخلية وتخفيض تكلفة التدقيق الخارجي" مذكرة ماستر، تخصص محاسبة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية: غزة.

- بروية، إلهام(2015): " تأثير استخدام تكنولوجيا المعلومات على التدقيق المحاسبي بالمؤسسة الاقتصادية"، مذكرة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص محاسبة، جامعة محمد خضير، بسكرة.
- فريدة، بو علي ، فضيل حكيمة(2014): " دور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تحسين الاتصال الداخلي بالمؤسسات"، مذكرة ماستر، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة اكلي الحاج، البويرة.
- حياهم، زينب(2017):" استخدامات تكنولوجيا الاتصال الحديثة في الترويج للخدمات المصرفية بالجزائر "، مذكرة ماستر، تخصص تكنولوجيا المعلومات والاتصال والمجتمع، كلية العلوم الإنسانية، جامعة 8 ماي: قالمة.
- فضيل، بو طرة (2007): "دراسة وتقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية في البنوك"، دراسة حالة: الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي بنك، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة: الجزائر.
- قشطة، عصام صبحي(2013): "علاقة تكنولوجيا المعلومات المستخدمة بفاعلية نظام الرقابة الداخلية في المصارف الوطنية"، مذكرة ماستر، تخصص إدارة اعمال، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الازهر: غزة.
- هلو، نوال (2013):" دور تكنولوجيا المعلومات في تطوير الخدمة المصرفية"، مذكرة ماستر، تخصص تسويق الخدمات المصرفي، كلية العلوم التجارية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي.

3. الدوريات والمجلات:

- الحسن، أحمد سعيد(2014): "نظام الرقابة الداخلية"، مركز المقتصد للتدريب المالي والمصرفي، مصر.
- الشيخ، عاصم(2002): "الاستخدامات الإلكترونية في القطاع المصرفي"، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، المجلد 10، العدد 2
- الشنطي، وليد عمر، خليل محمود (2015): " أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات في رفع كفاءة أنظمة الرقابة الداخلية للمصارف الإسلامية العاملة في الأردن" المجلة العربية للمحاسبة، جامعة البلقاء التطبيقية، المجلد الثامن عشر، العدد الأول، صفحة 59.41.
- الطاني، بشرى مهدي صالح (2017): " متطلبات الرقابة المصرفية الداخلية وأثرها في تطوير نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية "، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد الثاني عشر، العدد 40.

ثانيا: المراجع الأجنبية:-

- Moorthy, M , K., Seetharaman, A., Mohamed, Z., Gopalan, M., & Har San, L . (2011). The impact of information technology on internal auditing. African Journal of Business Management, 5 (9), 3523-3539.
- Al-Refaee, K., & Siam, A. (2013). The Effect of using Information Technology on Increasing the Efficiency of Internal Auditing Systems in Islamic Banks Operating in Jordan. Research Journal of Finance and Accounting, 4 (9), 2222-2847.
- Djalil, M., Nadirsyah, S, E., Yahya, M, R., Jalaluddin., & Ramadhanti, S, V. (2017). The Effect of Used Information Technology, Internal Control, and Regional Accounting System on
- Alduwaila, N., Almarri, M, H, J., & Aldaihani, H, S. (2018). THE EFFECT OF USING IT TOOLS ON THE EFFICIENCY OF INTERNAL CONTROL AS PERCEIVED BY THE INTERNAL AUDITOR. International Journal of Asian Social Science, 8 (3), 100-115.
- Umar, H., & Dikko, M, U. (2018). THE EFFECT OF INTERNAL CONTROL ON PERFORMANCE OF COMMERCIAL BANKS IN NIGERIA. International Journal of Management Research & Review, 8 (6), 2249-7196.
- L. Daft, R. (2003). Management. Jakarta: Erlangga Publishing Agency
- Retriana, B. (2013). The influence of Information Technology Utilization on Individual Performance at the Offices Department of Population and Civil Registration Wonogiri Regency. Publication of Scientific Article. Muhammadiyah University of Surakarta.
- Hayali, A., Dinc, Y., Sarılı, S., Dizman, AS, & Gundogdu, A. (2013). Importance of Internal Control System in Banking Sector: Evidence From Turkey. Turkey: Marmara University.
- Laufer. (2011) . Small Business Entrepreneurs: A Focus on Fraud Risk and Prevention. American Journal of Economics and Business Administration. 3(2،(